الشركة تفتتح أفرع «كوستا» في السعودية وعمان وقطر استكمالاً لنجاحها في الكويت

«كوستا كوفي» و«صناعات الغانم» توسعان نطاق شراكتهما في الشرق الأوسط

قتيبة يوسف الغانم وعمر قتيبة الغانم ودومينيك بول خلال الإعلان عن الشراكة

أعلنت كوستا كوفي، سلسلة المقاهي البريطانية التي تمتلك ما يقارب 4 آلاف فرع في أكثر من 32 دولة، وشركة صناعات الغانم، إحدى أكبر الشركات الخاصة في المنطقة، في بيان صحافي أمس عن توسيع نطاق تعاونهما، حيث ستحصل شركة صناعات الغانم على حق الامتياز لافتتاح أفرع كوستا كوفي في السعودية وعمان وقطر، لتصبح بذلك أكبر صاحب امتياز لعلامة كوستا كوفي التجارية انتشارا.

ويأتي هذا التوسع استكمالا للنجاح الكبير الذي حققته صناعات الغانم في الكويت منذ بداية شراكتها مع كوستا كوفي في 2013، حيث تتواجد كوستا كوفي اليوم في أكثر من 75 موقعا حول في الكويت، تم افتتاح 35 منها في أقل من سنة. يشمل ذلك عددا من المواقع الاستراتيجية والمميزة مثل مطار الكويت الدولي ومجمع الحمراء الفاخر.

ولم يكن هذا النجاح ممكنا لولا الاهتمام المشترك بأن تكون تطلعات ورغبات الزبائن هي محور أعمالها الأساسي، حيث أطلقت قائمة مبتكرة تتضمن مشروبات ومأكولات تتناسب مع ذوق الجماهير في الكويت، مثل شراب اللاتيه الإسباني المحضر مع الحليب المحلي المكثف، ولاتيه القهوة التركية بنكهة الهيل والتوابل الشرق أوسطية، إضافة إلى الأفوجاتو الإيطالي المقدم بلمسة كويتية مع آيس كريم الرهش. كما تولي الشركة اهتماما كبيرا لاحتياجات الزبائن الغذائية ونمط حياتهم، والتي تشمل أطعمة خالية من الجلوتين وأصنافا أخرى نباتية، وغيرها.

يجدر بالذكر أن صناعات الغانم أطلقت العديد من المبادرات الصديقة للبيئة بالتعاون مع كوستا كوفي، مثل استبدال الأعواد البلاستيكية بأعواد ورقية في أفرع كوستا في الكويت للحد من زيادة المخلفات البلاستيكية، بالإضافة إلى تقديم خصومات على المشروبات للزبائن الذين يستخدمون أكوابا قابلة لإعادة الاستعمال. وحرصا على تقديمها أجود أنواع القهوة، افتتحت صناعات الغانم مركزا لتدريب موظفي كوستا كوفي الكويت على تحضير القهوة بشكل مستمر، كما تعاونت مع عدد من أشهر الطهاة لتقديم تشكيلة من المخبوزات الصحية قليلة السعرات الحرارية. ولتقديم تجربة متكاملة، تبنت صناعات الغانم تصاميم عصرية وجديدة لأفرع كوستا كوفي الجديدة في الكويت، مثل فرعها الذي افتتح في أواخر العام الماضي في مجمع الحمراء الفاخر، والذي يقدم تشكيلة حصرية من الوجبات الخفيفة والأطعمة ومشروبات القهوة المختصة المحضرة بعناية. وتؤمن شركة صناعات الغانم بأن هذه الإنجازات التي حققتها في الكويت بالتعاون مع كوستا كوفي العالمية ستساعدها في توسيع نطاق عملياتها بنجاح في السعودية وعمان وقطر.

وحول بداية هذا الفصل الجديد من التعاون المشترك، قال رئيس مجلس الإدارة في شركة صناعات الغانم قتيبة يوسف الغانم: «هناك 3 ركائز أساسية لنجاح أي مشروع في قطاع المواد الغذائية والمشروبات. يجب على صاحب المشروع أن يكون متأنيا وذا نظرة بعيدة المدى، كما يجب أن يكون حاسما في اقتناص الفرص المناسبة، والأهم من كل ذلك يجب أن يكون الزبون هو المحور الأساسي لما يقدمه صاحب العمل. ونحن سعداء بتوافق الرؤى بيننا وبين كوستا كوفي العالمية، العلامة التجارية الرائدة التي ستزداد قوة بلا شك بفضل استحواذ شركة كوكا كولا عليها. وهذه الركائز المشتركة هي حجر الأساس الذي نستند اليه والذي يدعونا للتطلع إلى علاقة مثمرة وطويلة المدى».

بدوره، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة صناعات الغانم عمر قتيبة الغانم: «مما لا شك أن علاقة الناس بالقهوة في منطقتنا هي علاقة تاريخية وطيدة، فالقهوة ابتكار عربي يرجح المؤرخون اكتشافه في منطقة شبه الجزيرة العربية منذ منتصف القرن الخامس عشر. ونحن نتطلع لتنمية هذه الشراكة مع كوستا كوفي والتي أثبتت نجاحها في الكويت، واليوم نحن مستعدون لأخذ هذا التعاون إلى آفاق جديدة لنقدم بذلك أجود أنواع القهوة المحضرة يدويا بعناية لعشاق القهوة في السعودية وعمان وقطر».

وفي تعليق له حول هذه العلاقة، قال الرئيس التنفيذي لكوستا كوفي دومينيك بول: «نحن فخورون ببداية هذا الفصل الجديد في منطقة الشرق الأوسط بالتعاون مع صناعات الغانم. وترتكز رؤيتنا في كوستا كوفي على تقديم أجود أنواع القهوة لمحبيها حول العالم، ونحن على يقين أن شراكتنا مع صناعات الغانم ستساعدنا في الاستثمار لخلق فرص وظيفية في أسواق جديدة».

يذكر أنه بالإضافة إلى حصولها على حق الامتياز لكوستا كوفي، تمكنت صناعات الغانم من بناء شراكات ناجحة من سلسلة المطاعم الأميركية للوجبات السريعة ويندیز (في 2015) وسليم تشيكنز (في 2017)، حيث من المتوقع أن تفتتح صناعات الغانم أول فرع كوستا كوفي خارج الكويت في الربع الأخير من 2019، وذلك في المملكة العربية السعودية.

«الأهلي المتحد»: اللنقاوي مدير عام الخزينة

عبدالله اللنقاوي

أعلن البنك الأهلي المتحد في بيان صحافي أمس عن تعيين عبدالله اللنقاوي في منصب مدير عام الخزينة للبنك اعتبارا من 2019/06/23 وذلك بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي.

وكان اللنقاوي يشغل منصب نائب مدير عام الخزينة منذ 2017، وقد استطاع خلال هذه الفترة تحقيق الكثير من النجاحات التي أهلته لتولي منصب مدير عام الخزينة.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي بالوكالة للبنك طارق محمود: إن تعيين عبدالله اللنقاوي في هذا المنصب جاء لما يتمتع به من رصيد كبير من الخبرات في المجال المصرفي، مشيرا إلى أن اللنقاوي من الكفاءات المصرفية التي تمتلك مسيرة مهنية مميزة بدأت منذ التحاقه بالبنك الأهلي المتحد عام 2006، وخلال مسيرته المهنية اكتسب الكثير من الخبرات في جميع المجالات المصرفية، معربا عن ثقة البنك بقدراته المهنية التي ستساهم في تنفيذ مهامه ومسؤولياته بما يتوافق مع رؤية البنك، حيث يأتي هذا التعيين في إطار حرص البنك الأهلي المتحد على تحفيز الكوادر الوطنية المؤهلة لشغل وتولي المناصب القيادية بالبنك.

والجدير بالذكر أن اللنقاوي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماستريخت لإدارة الأعمال، كما حصل على العديد من الشهادات ومنها، شهادة إدارة الاستثمار، وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية من جامعة وارتون بنسلفانيا لإدارة الأعمال وبرنامج تطوير القيادات من كلية هارفارد للأعمال في بوسطن بالولايات المتحدة الأميركية.

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش» تؤكد تصنيف «جي إف إتش» عند «B»

هشام الريس

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية عن قيام وكالة التصنيف الائتماني الدولية «فيتش»، بتأكيد تصنيفها طويل الأجل وقصير الأجل لمخاطر الائتمان عند المستوى «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقد جاء تأكيد تصنيف المجموعة عند هذا المستوى من قبل وكالة فيتش مع الأخذ في الاعتبار هدف إدارة جي إف إتش المتمثل في إعادة تشكيل نموذج أعمال المجموعة والتوجه إلى الاعتماد على الرسوم والاستثمارات ذات المخاطر الأقل والعائدات المنخفضة، والدعم المقدم من المساهمين.

كما عكس التصنيف إنجازات المجموعة خلال عام 2018 الذي يمثل العام الثالث على التوالي الذي تحقق فيه المجموعة معدلات مرتفعة من الربح الصافي، حيث بلغت قيمة الربح الصافي الموحد للمجموعة خلال عام 2018 ما مقداره 115 مليون دولار، بارتفاع بنسبة 11٪ مقارنة بعام 2017. بالإضافة إلى ذلك، فإن وكالة فيتش تنظر إلى القيمة السوقية للمجموعة باعتبارها جيدة بالنسبة لمستوى التصنيف، مدعوما بالإشراف التنظيمي من مصرف البحرين المركزي.

كما وصف التقرير ارتفاع نسبة جي إف إتش من الأصول السائلة خلال عام 2018 بالإيجابي، حيث قامت المجموعة بتنمية أنشطتها لصناعة السوق. كما ذكر التقرير أن هذا التوجه قد استمر خلال الربع الأول من عام 2019، حيث يتم الآن تسجيل الدخل المحقق من أنشطة الخزينة بشكل منفصل في قائمة الدخل للمجموعة. وتعليقا على ذلك، صرح الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش هشام الريس بقوله: «نحن سعداء من جديد بتأكيد تصنيف جي إف إتش من قبل وكالة فيتش، وسعداء أيضا بإشادة هذه الوكالة بالتقدم القوي والمطرد الذي تحققه جي إف إتش عبر مختلف خطوط أنشطتها. لقد لوحظ أيضا أن وكالة فيتش مازالت تنظر بشكل إيجابي إلى التحول الذي طرأ على استراتيجيتنا وتوجهاتنا الاستثمارية والنمو المتواصل والأداء القوي والربحية العالية للمجموعة التي تحققت خلال الأعوام القليلة الماضية.

«الوطني»: أسعار النفط تقفز 9٪ خلال أسبوع

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن معظم العملات الرئيسية، بما في ذلك الدولار الأميركي، شهدت تداولات ضمن نطاق ضيق خلال الأسبوع الماضي في ظل ترقب المستثمرين اجتماعا حاسما بين قادة الولايات المتحدة والصين في قمة مجموعة العشرين خلال عطلة نهاية الأسبوع بحثا عن أي إشارات تدل على تقدم مساعي إنهاء الحرب التجارية المحتدمة بين الطرفين، حيث أدى استمرار الحرب التجارية لفترة طويلة إلى تباطؤ النمو العالمي ودفعت العديد من البنوك المركزية نحو خفض أسعار الفائدة لدعم اقتصاداتها، علما بأن أي إشارة على قرب انتهاء الحرب التجارية ستمثل دفعة قوية لتعزيز آفاق نمو الاقتصاد العالمي.

هذا، وتشير توقعات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إلى أن فرض رسوم جمركية بنسبة 25٪ على بضائع صينية بقيمة 300 مليار دولار سينعكس سلبا على نمو الاقتصاد العالمي ويخفضه بنسبة 0,4٪. وأكد ترامب أن الصين تدرك ما تهدف إليه الولايات المتحدة عند إبرام اتفاقية تجارية، وحث الصين على العودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات بنفس الشروط التي اتفقوا عليها قبل قطع المحادثات فجأة بين الطرفين في مايو الماضي. وتحسنت المعنويات في اليوم السابق بعد أن ذكرت صحيفة ساوث تشاينا مورنينج بوست أن واشنطن وبكين بصدد إبرام هدنة من شأنها تجميد الجولة القادمة من فرض رسوم جمركية على بضائع صينية بقيمة 300 مليار دولار.

وتبين فيما بعد صحة تلك التقارير بعد إعلان الولايات المتحدة والصين يوم السبت عن موافقتهما على استئناف المحادثات التجارية. وفي بيان مطول حول المحادثات، صرحت وزارة الخارجية الصينية أن الولايات المتحدة لن تضيف رسوما جمركية جديدة على الصادرات الصينية، وأضافت أن المفاوضين من كلا الطرفين سيناقشون قضايا محددة، إلا أنهم لم يذكروا التفاصيل. وفيما يبدو أنه تقديم لبعض التنازلات من جانب الولايات المتحدة، قال الرئيس الأميركي ترامب إنه سيسمح في الوقت الحالي ببيع تقنيات الشركات الأميركية إلى شركة هواوي عملاق التكنولوجيا الصيني.

من جانب آخر، ارتفعت أسعار النفط أكثر من 9٪ خلال الأسبوع الماضي بدعم من عدد من الأحداث المختلفة. أولا، أظهرت بيانات تراجع مخزونات الخام الأميركية أكثر من المتوقع. ثانيا، انخفضت واردات آسيا من النفط الإيراني في مايو إلى أدنى مستوياتها منذ خمسة أعوام بعد وقف صفقات الشراء من قبل الصين والهند في ظل العقوبات الأميركية، في حين أوقفت اليابان وكوريا الجنوبية الواردات. وأخيرا، على صعيد العرض، انتابت الأسواق حالة من القلق من احتمال أن يؤثر الصراع الأميركي– الإيراني المحتمل على إمدادات النفط من الشرق الأوسط، بينما من المتوقع أن يجدد أعضاء أوبيك قيودهم المفروضة على معدلات الإنتاج خلال الأسبوع الحالي. وتظهر الأحداث الماضية تزايد الطلب على النفط مع إمكانات تقليص المعروض بما يدفع الأسعار نحو الارتفاع. وأنهى مزيج خام برنت تداولات الأسبوع مغلقا عند سعر 64,74 دولارا.

«أوبيك» تتجه لتمديد خفض الإنتاج

وكالات: في ظل الظروف المتوترة في المنطقة والتهديدات المتبادلة بين ايران والولايات المتحدة، يترقب الكثير من المهتمين اجتماع وزراء دول منظمة أوبيك اليوم والاجتماع الوزاري السادس لأوبيك وباقي المنتجين من خارج المنظمة يوم غد الثلاثاء، حيث من المقرر ان يتناول الاجتماعان المرتقبان المقرر عقدهما في مقر «أوبيك» مراجعة اتفاق خفض الانتاج من ناحية تاثيراته على الاسواق واستقرار الاسعار والنظر في امكانية تمديده.

ومن المنتظر ان تعرض الأمانة العامة لأوبيك على اللجنة الوزارية المشتركة التي ستعقد اجتماعا تحضيريا ورقة عمل تتضمن توقعات العرض والطلب على النفط خلال النصف الثاني من العام الحالي ومدى التزام الدول الاعضاء بنظام الحصص الانتاجية المتفق عليه والآفاق المستقبلية للسوق النفطية العالمية.

ووفقا للعديد من المراقبين والمحللين للسوق النفطية العالمية، فإن وزراء «أوبيك» ونظراءهم من خارج المنظمة سيراجعون مدى مساهمة اتفاق خفض الانتاج التاريخي المبرم بين دولهم في الحد من الفائض الانتاجي في الاسواق ودعم اسعار الخام.

من جهته، أعلن وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أمس ان منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) وحلفاءها بقيادة روسيا ستمدد على الأرجح اتفاقها لخفض إنتاج النفط 9 أشهر وانه ليست هناك حاجة للقيام بتخفيضات أكبر.

وقال الفالح للصحافيين عندما سئل عما تفضله السعودية «اعتقد على الأرجح تمديدا لتسعة أشهر».

وعندما سئل عن القيام بتخفيض أعمق، قال «لا اعتقد أن السوق بحاجة لذلك».

وأضاف أن «الطلب بدأ يخف قليلا ولكن اعتقد انه مازال قويا»، متوقعا ان يتوازن السوق ما بين الستة أشهر والتسعة أشهر المقبلة. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد قال في وقت سابق ان روسيا اتفقت مع السعودية على تمديد الاتفاق مع أوبيك وذلك في الوقت الذي تتعرض فيه أسعار النفط لضغوط من جديد نتيجة زيادة الإمدادات الأميركية وتباطؤ الاقتصاد العالمي.

احتلت المرتبة الثانية عربياً كمصدر لتدفقات الاستثمارات بنسبة 10,2٪

«ضمان»: 346 مليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة في الكويت خلال 2018

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، عن استمرار تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 0,34٪ لتبلغ 31,2 مليار دولار عام 2018، مقارنة مع 31,3 مليار دولار عام 2017، حيث يأتي ذلك مع تراجع جاذبية مجموعة الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2019 مقارنة بمؤشر العام السابق وكذلك تراجع ترتيبها إلى المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية.

وأضافت المؤسسة في التقرير الذي أطلقته من مقرها في الكويت أن دول الخليج واصلت تصدرها لأداء المجموعات العربية، فيما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا، كما جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة، وذلك مع تراجع أداء المجموعات الأربع في المؤشر مقارنة بمؤشر 2018.

الاستثمارات الواردة

وأشار التقرير، الذي اعتمد على آخر البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) وقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم ومصادر أخرى، أن الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية مثلت 2,4٪ من الإجمالي العالمي البالغ 1297 مليار دولار عام 2018، كما أوضحت بياناته أن 2018 شهد تواصل تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68,5٪ من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية حسب التقرير ارتفاعا بمعدل 3,4٪ لتبلغ 889,4 مليار دولار عام 2018، ومثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2,8٪ من الإجمالي العالمي البالغ 32,3 تريليون دولار عام 2018. وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54,8٪ من الإجمالي.

ووفقا للتقرير، بلغت قيمة مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الكويت 346 مليون دولار خلال العام الماضي وبنسبة 10,2٪ مقارنة مع 348 مليون دولار في 2017، أي بتراجع نسبته 0,7٪، في حين بلغت حصة الكويت من إجمالي الاستثمارات العربية 1,1٪ بإجمالي 28 مشروعا.

الاستثمارات الصادرة

في المقابل، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ارتفاعا 27,4٪ إلى 47,8 مليار دولار عام 2018 وبحصة 2,7٪ من الإجمالي العالمي البالغ 1014 مليار دولار. ومثلت السعودية والإمارات على التوالي، المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 76٪.

أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 422,4 مليار دولار بنهاية 2018، ومثلت 1,4٪ من الإجمالي العالمي البالغ نحو 31 تريليون دولار.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشرة الجديدة

ووفق قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر، شهد عام 2018 إنشاء 876 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بزيادة 56 مشروعا عن 2017، وتخص تلك المشاريع 701 شركة. وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 83,5 مليار دولار، حيث وفرت تلك المشاريع نحو 134,2 ألف فرصة عمل.

وأوضح التقرير أن سلطنة عمان حلت في مقدمة الدول المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي لعام 2018 بقيمة 19,6 مليار دولار تمثل 23,5٪ من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 15,5 مليار دولار وبحصة بلغت 18,6٪ ثم الإمارات بقيمة 14,1 مليار دولار وبحصة 16,9٪.

مشاريع الاستثمار العربي البيني

وعلى صعيد مشاريع الاستثمار العربي البيني فقد شهد 2018 قيام 103 شركات عربية بإنشاء 173 مشروعا جديدا في المنطقة خارج حدود دولها وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنحو 26,4 مليار دولار، حيث وفرت 32,2 ألف فرصة عمل جديدة.

وحسب الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال 2018 تصدرت سلطنة عمان قائمة الدول العربية باستحواذها على 58,4٪ من إجمالي الاستثمارات تلتها مصر بحصة 16,3٪ ثم السعودية بحصة 10,9٪.

وحسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال العام الماضي تصدرت الإمارات بحصة بلغت 73٪ من الإجمالي تلتها الكويت بحصة 10,2٪ ثم السعودية 10٪.

واستمر العقار كأهم قطاع في استقطابه للمشروعات العربية البينية، حيث حظي بحصة تبلغ نحو 63,6٪من إجمالي تكلفة المشاريع تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز بحصة 12,6٪ ثم قطاع الغذاء والتبغ بحصة 9,3٪.